

مساهمة (2)

عبد الرحيم ملوح*:

أنا قلق جداً من طريقة إعلان الهدنة،

ويجب الاتفاق على استراتيجيا عمل

وقيادة وطنية موحدة

■ يجري الحديث عن دولة فلسطينية محدودة السيادة، ما رأيكم في مثل هذه الدولة؟
□ إن الدولة المستقلة كاملة السيادة مسألة حياة ومصير، وضرورة وطنية واقتصادية وسياسية واجتماعية للشعب الفلسطيني، وإطار ناظم لتطوره الحضاري والثقافي وتقرير المصير في كيان سياسي مستقل. وكونها مسألة مصير فهي ليست خياراً من خيارات أخرى. وقد فرض شعبنا، بكفاحه وإرادته السياسية الصرفة وتضحياته، على المجتمع الدولي، وفي مقدمه أميركا وإسرائيل، الاعتراف بحقه في الدولة المستقلة، وأوصله إلى إدراك أن لا أمن ولا استقرار ولا سلام في المنطقة من دون القبول والاعتراف بهذا الحق للشعب الفلسطيني. وما ورد في خريطة الطريق عن دولة ذات حدود مؤقتة وسيادة محدودة لا يعدو كونه محاولة مكشوفة للالتفاف على هدف إقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس، على كامل الأراضي المحتلة سنة 1967. بكلمات أخرى: لم يسبق في التاريخ السياسي إقامة دولة بحدود مؤقتة، أو بحدود جزئية. إن شعبنا يناضل بمختلف الوسائل لتجسيد استقلاله فوق أرضه، ولا يحتاج إلى استمرار تجارب عقيمة جديدة. وما ورد في خريطة الطريق عن الدولة المحدودة السيادة ما هو إلا مسمى جديد للحكم الإداري تحت السيطرة الاحتلالية الإسرائيلية، ووصفة لتجديد الصراع بأشكال وأساليب أعنف مما جرى خلال السنوات الثلاث الماضية.

(*) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ونائب الأمين العام للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهو معتقل حالياً في سجن مجدو العسكري.

لقد أقر المجتمع الدولي حقنا الشرعي في تقرير المصير، وفي إنهاء الاحتلال، وفي إقامة دولة فلسطينية مستقلة. ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف يجب الانطلاق من نقطة البداية الصحيحة، وهي إنهاء الاحتلال بكل أشكال وجوده استناداً إلى الشرعية الدولية وقراراتها، وإقامة دولة فلسطين المستقلة ضمن حدود سنة 1967 وعاصمتها القدس، وعدم الدخول مجدداً في مستنقع الحلول الجزئية أو الانتقالية أو التدريجية، أو نظرية الخطوة خطوة، وغير ذلك من الأساليب والوسائل التي تمت تجربتها وثبت [فشلها ووقوعها]. بل إن الاحتلال استند إليها لخلق أمر واقع احتلالي جديد.

إن الخطوة المهمة ذات الأولوية التي على الهيئات الوطنية الفلسطينية مناقشتها واتخاذ القرار بشأنها هي إعلان تجسيد دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس، وبسط سيادتها على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، ودعوة المجتمع الدولي إلى الاعتراف بها، ودعم النضال الشعبي الفلسطيني لإنهاء الاحتلال عنها.

■ هل جاءت الهدنة، في اعتقادكم، نتيجة ضغوط أميركية على محمود عباس، أم نتيجة قناعة القوى بأن الخيار العسكري لم يعد مجدياً في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، وخصوصاً بعد احتلال العراق؟

□ أساليب النضال ليست مقدسة، ويجب ألا ينظر إليها كذلك. فتغيير أساليب النضال وتنويعها وإحلال شكل محل آخر يجب أن تخضع لمقتضيات البرنامج السياسي، وفي هذا الإطار تأتي قضية الهدنة إذا جاز تسميتها كذلك. فهي جزئية صغيرة في هذه العملية، وتم اللجوء إليها بين القوى المتصارعة عبر التاريخ كله. وفي الحالة العينية الفلسطينية، أقول بداية إنني قلق جداً من الطريقة التي تم بها إعلان الهدنة، أي بناء على قرار كل فصيل فلسطيني على حدة. إن الحاجة إلى ترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني، والاتفاق على رؤية واستراتيجية عمل، وتشكيل قيادة وطنية موحدة لإدارة الصراع بكل أشكاله وأدواته مع الاحتلال، ملحّة أكثر من أي وقت مضى. ولم يعد مقبولاً استمرار الحال على ما هو عليه في الوقت الذي ضحى الشعب الفلسطيني بالكثير من دمه ومستقبله وأرضه. إن الطريقة التي تم بها إعلان الهدنة تضعف قدرة الطرف الفلسطيني على توظيف هذا الموقف بما يرتقي إلى مستوى الهدنة بين إسرائيل وحزب الله سنة 1996 بعد أن وافق عليها الجميع في نهاية المطاف كل بلغته ولهجته

وتفسيراته.

أمّا الموافقة على الهدنة فقد جاءت، من ناحية، نتيجة إدراك مختلف القوى، ومن مواقعها السياسية المتعددة، لخطورة المتغيرات التي طرأت على الوضع الفلسطيني بعد فشل كامب ديفيد (2)، واندلاع الانتفاضة، وأحداث أيلول/سبتمبر 2001، ومن ثم السماح لشارون باجتياح مناطق السلطة الفلسطينية وضربها ومحاصرة عرفات، إلخ، ومن ناحية أخرى، نتيجة الضغوط المباشرة والسياسية على حكومة أبو مازن وعلى القوى الفلسطينية بمختلف اتجاهاتها.

وفيما يتعلق بأسلوب المقاومة المسلحة فهذا حق مشروع للشعوب الواقعة تحت الاحتلال كفلته الشرعية الدولية. والهدنة لم توقف العمل العسكري وإنما عطلت استعماله مؤقتاً ويمكن العودة إليه في أي وقت إذا استمر وجود الاحتلال وسياساته وممارساته، وهو وسيلة من وسائل كثيرة، وقيادة العمل الوطني الفلسطيني هي التي تحدد متى عليها العودة إليه، وما هو الوقت والظرف السياسي الذي يستدعي ذلك. وعليها، في الوقت ذاته، أن تطور أساليب المقاومة السياسية والجماهيرية الأخرى في أثناء الهدنة وبعدها.

■ ما هي المرجعية الفلسطينية المطلوبة في ظل المرجعيات القائمة، مرجعيات منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني، ومرجعيات السلطة، الحكومة والمجلس التشريعي ورئيس السلطة واللجنة المركزية لـ "فتح"؟

□ المرجعية الوحيدة للشعب الفلسطيني بكل مناطق وجوده، المعترف بها وطنياً ودولياً، وحاملة رايته وأهدافه في تقرير المصير والدولة والعودة، هي منظمة التحرير الفلسطينية، وستبقى كذلك حتى قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس. ولا أعتقد أن هناك اتجاهاً سياسياً أو فكرياً، أو تنظيمياً سياسياً بعينه، في إمكانه أن يشكل مرجعية بديلة قبل قيام الدولة المستقلة. وقد جرت عدة محاولات لإيجاد بدائل من المنظمة، أو لإضعافها عن طريق استبدالها، ووقفت خلف هذه المحاولات جهات كثيرة عربية ودولية، واستندت إلى أطراف فلسطينية، لكنها لم تنجح في استبدالها، مع أنها نجحت في إضعافها، وخصوصاً في العقد الأخير. ولا أعتقد أن هناك مصلحة وطنية فلسطينية في إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية أو إيجاد بدائل منها، لأن هذا يقود

إلى تمزيق وحدة الكيان السياسي للشعب الفلسطيني وتفتيته، مع ما يترتب على ذلك من نتائج كارثية على وحدة الشعب، أو وحدة أهدافه، ووحدة قضيته في الوطن والشتات.

المنظمة تمثل الكيان السياسي للشعب، والإطار الناظم لقواه. والضعف الذي تعانيه مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وتراجع دورها كمرجعية في السنوات الأخيرة، يعودان لعاملين: الأول، خارجي يقوم على محاولة إضعافها من أجل إرغامها على القبول بالشروط المفروضة عليها لتسوية القضية الفلسطينية؛ الثاني، داخلي ناجم عن اعتقاد البعض في قيادة السلطة الفلسطينية أن قيام السلطة سيقود مباشرة إلى إقامة الدولة، وبالتالي لم يعد هناك حاجة إلى المنظمة، ويرى في إضعافها تقوية للسلطة على حسابها، كما أن التيار الإسلامي يرى أن إضعافها يفتح الطريق أمامه كبديل سياسي منها. وفي الوقت ذاته تنظر قيادة "فتح" إلى ذاتها باعتبارها المسؤولة عن المشروع الوطني الفلسطيني، وتصر على السيطرة على مؤسسات اتخاذ القرار بمختلف الطرق، وهذا ما أضعف مرجعية المنظمة ودورها. وليس هناك إمكان لمرجعية بديلة من منظمة التحرير في مرحلة التحرر الوطني الفلسطيني، والقيام بدورها كمرجعية فعلية يتطلب إعادة بناء مؤسساتها (المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية) على أسس ديمقراطية حقيقية لاستيعاب التطورات السياسية والبنوية للشعب الفلسطيني. وإلى أن تتوفر الأوضاع الملائمة لإعادة بناء مؤسسات المنظمة على أسس انتخابية ديمقراطية يتحتم الاتفاق على تشكيل قيادة وطنية موقته يشارك فيها ممثلون عن القوى السياسية والفعاليات الاجتماعية للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. تمتلك الساحة الفلسطينية خبرة في هذا المجال، حيث لجأت في أوقات معينة إلى ما سمي القيادة الفلسطينية التي يشارك فيها أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة ورئاسة المجلس الوطني والأمناء العامون للفصائل وبعض الشخصيات الفاعلة، وتأخذ قراراتها بالتوافق وبما لا يضر وظائف اللجنة التنفيذية للمنظمة ودورها، وإنما يشكل مرشداً لها في اتخاذ قراراتها التنفيذية. ■

أول تموز/يوليو 2003

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>